

أكثرها، والتي تفرض نفسها على صاحب القرار والمتقف وقادة الرأي والمواطن في أي موقع كان، كانت صفحة الدراسات في «البناء» هي الترجمة العملية لهذه القناعة. أمليين أن تشكل هذه الصفحة مساحة فكرية. سياسية تعنى بعموم الوطن والمواطن، تدرس الحاضر لترسم المستقبل.

والسياسية وغيرها، تنشيطاً لدور الثقافة في الصيرورة الاجتماعية. علماً أن الآراء التي ترد على مساحة الصفحة تعبر عن رأي أصحابها وليست بالضرورة مطابقة لقناعات الصحيفة.

إلا أنه انطلاقاً من القناعة الراسخة بضرورة خلق حوار فكري حول القضايا والإشكاليات كافة وما

صفحة الدراسات في «البناء»، أنشئت لتكون مساحة للباحث العلمية المتعلقة بشتى المواضيع ذات الصلة في قضايا الأمة والعالم العربي.

وهي إذ تتسع لمثل هذه الدراسات تبقى مجالاً مفتوحاً للحوار وطرح الإشكاليات الفكرية

الجماعات الضاغطة قوة محرّكة... في لعبة الأمم



التظاهرات السلمية من وسائل الضغط على الحكومات



مؤتمر أيباك اليهودي في الولايات المتحدة الأميركية

– مبدأ الفصل في السلطات الذي تأخذ به النظم الرئاسية يحتم الاتفاق التام بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية قبل إقرار القوانين المختلفة، ولا يتم هذا الاتفاق إلا عن طريق الضغط على كل من الرئيس والمجلس فالنظام الرئاسي إذا مرّ تحت خضبة لنشاط جماعات الضغط.

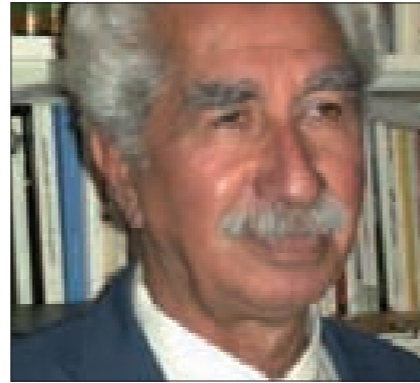
– أما في البلاد ذات النظام البرلماني، فإن وظيفة جماعات الضغط تختلف على ذلك، فمصدر النشاط السياسي هناك هو الحكومة وحدها، ومن ثم لا تمارس جماعات الضغط عملها إلا في نطاق الحكومة، فبينما تآثر التشريع في الولايات المتحدة الأميركية إلى حد كبير بمسار جماعات الضغط، نرى حكومة المملكة المتحدة لا تفرط في حقها في وضع السياسة الرئيسية للدولة وفي اقتراح التشريعات اللازمة لتطبيق هذه السياسة، أما جماعات الضغط في فرنسا فيبدو أنها تميل إلى تفضيل مصالحها الخاصة على المصالح القومية، ويعود السبب في ذلك إلى أن نظام الحكم في فرنسا كان دائماً يزود مجلس النواب بقوة أكبر من القوة التي تزود بها الحكومة، ما جعل اللجان البرلمانية المختلفة وزن كبير، وجماعات الضغط كانت ممثلة تمثيلاً قوياً في هذه اللجان، بل إن مشروعات القوانين لم تكن تتم الموافقة عليها في هذه اللجان إلا بعد التوفيق والتراضي بين جماعات الضغط الممثلة بها، أما جماعات الضغط في الدول الشيوعية فإنها غير واضحة المعالم، خصوصاً أن الأحزاب الشيوعية لا تترك مجالاً للاشتراك هذه الحقيقة، ومع ذلك فهناك نفوذ لهذه الجماعات مثل النقابات والجمعيات التعاونية والمزارع الجماعية⁽¹⁾.

تحيا سورية

دور الجماعات الضاغطة في الأنظمة السياسية المعاصرة

إذا هناك فرق واضح وكبير بين الجماعات الضاغطة والأحزاب، فالحزب له مبادئ وأهداف واضحة ومعلنة ويسعى إلى إيجاد قنوات يعمل من خلالها السياسيون والمواطنون ويستطيعون التعاون بهدف التطوير وإيجاد نوع من السياسة أقل تكلفة وينتج المشاركة على نطاق واسع (كما رأينا سابقاً)، أما الجماعة الضاغطة فتقوم على السياسة الفردية التي تهدف إلى تحقيق أغراض شخصية وعلى التأثير في القرارات السياسية من خلال السيطرة على السلطات التشريعية والتنفيذية، ولا بد من الإشارة إلى أن انتشار وازدهار الجماعات الضاغطة يؤثر في الأحزاب السياسية ويضعفها، فعندما يدرك المرشحون أن باستطاعتهم الفوز في الانتخابات من دون معونة من الحزب ومن دون التمسك بمبادئه، فإنهم يلجؤون إلى الجماعات أصحاب النفوذ لتمويل حملتهم الانتخابية أو دعمهم، وبعد ذلك ليس على أولئك المرشحين سوى تبني السياسات والأهداف الخاصة لأولئك الذين ساهموا في وصولهم إلى السلطة، كما لاحظ المتخصصون أن القوى الضاغطة وهي تمثل هيئات مختلفة تتباين في حاجاتها أنه كلما أشد ضغطها ابتعدت من طريق الحق والعدالة وما تطالب به الجماعات ويرتبط على ذلك أن تصبح كابوساً خطيراً يهدد الديمقراطية بدلاً من أن تكون قوة مجربة عنها⁽²⁾.

ويختلف مدى نشاط جماعات الضغط في النظام الرئاسي عنه بالنظام البرلماني فهو أقوى وأبعد أثراً في النظام الرئاسي، وبخاصة في أميركا لأسباب الآتية:



صادق الأسود

تستجيب لذلك، أو لمعارضتها ومجاوبتها حين تكون استجابة السلطة سلبية⁽¹⁾.

أساليب عمل الجماعات الضاغطة
تلجأ جماعات الضغط إلى مختلف الوسائل لممارسة الضغط على السلطة الحاكمة منها بصفة أساسية⁽²⁾.

1 – الاتصال بالحكومة: كلما ازداد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والسياسية، زاد تدخل جماعات الضغط عليها، ومن أشكال هذا الاتصال طريق الصداقات والعلاقات الشخصية والإغراءات المالية والرشوة، والحفلات والولائم تكريماً للحكام والموظفين الكبار، انتهاز الفرصة لتقديم الهدايا والخدمات.

2 – التأثير في النواب: المجلس البرلماني أو الشعب هو الميدان الرئيسي لنشاط الجماعات الضاغطة لكون القوانين والتشريعات تصدر عنه حيث تعمل الجماعات على استصدار قانون مصطلحتها أو تعديل قانون أو استصدار قانون معين، بل ربما تضغط لتغيير الدستور نفسه - الضغط على النواب قد يكون مباشرة بمطالبة النواب بتنفيذ وعودهم الانتخابية وبأساليب ملتوية كثيرة جداً وصولاً إلى تزويد النواب بالمعلومات والمعطيات الوثائقية اللازمة حول موضوع معين لإقناعهم بمطالبتها وبوجهة نظراً وتزويدهم بالتقارير التي تعرض على لجان البرلمان للدفاع عن قضاياها مقابل مكافآت تمويلية النواب في حملاتهم الانتخابية.

3 – تعبئة الرأي العام: مختلف الأنظمة الحاكمة تهتمها مساندة الرأي العام لها، لذا تلجأ الجماعات الضاغطة إلى استخدام الرأي العام ضد السلطة بتعبئته خدمة لمصالحها فتلجأ لتعبئة الرأي العام بكل الوسائل المتاحة ووسائل الإتصال المباشرة وغير مباشرة.

4 – التمويل: تعمل على تمويل الأحزاب (وفي حال الوصول إلى السلطة أصبح الحزب ملتزم أمام المال الذي أوصله إليها وبالتالي عليه رد الجميل) وغيرها من المنظمات والهياكل التي يمكن أن تتبنى مطالبها.

5 – العنف: لا تتردد الجماعات الضاغطة من أجل الوصول إلى أهدافها في استعمال أنواع معينة من العنف كالإضرابات وعرقلة العمل الحكومي ورفض التعاون مع السلطة وإجهاض بعض المشاريع الحكومية عمداً والعمل على خلق الأزمات المالية الخائفة ورفض دفع الضرائب وغيرها مثل هذه الوسائل ذات فعالية كبيرة في مختلف البلدان.



جان مينو

الكعبة مثل نقابات أصحاب العمل خاصة في قطاع الصناعة والمصارف والنوادي كنادي جان مولان في فرنسا.

(ب) جماعات الجماهير: وتتميز بكثرة أعضائها لأنها تبحث عن الكمية من الأفراد في عضويتها لأجل زيادة ثقل ضغطها وقوتها تجاه خصومها المهنيين والعاملية والجمعيات الفلاحية واتحادات النساء والطلبة، لذلك فهي تتطلب درجة عالية من التنظيم والانضباط النقابي.

وظائف الجماعات الضاغطة

تمثل الجماعات الضاغطة أحد مستويات التفاعل وربما الصراع التي تؤثر في الحياة السياسية، مثلها مثل الأحزاب السياسية، على رغم أنها تختلف عنها من حيث أهدافها وأساليبها، فتختلف الجماعات الضاغطة عن الأحزاب في أهدافها ووسائل تكوينها، فهي في أهدافها تسعى إلى تحقيق مصالح مرتبطة بتكويناتها الاجتماعية والتطبيقية فإذا كانت جماعات مصلحة اقتصادية ونقابات العمال، فإنها تدافع عن الأجور ودعم صناديق الانتخاب بوسائل مختلفة كإضراب عن العمل واحتلال المصانع، بينما تهدف الأحزاب بالأساس إلى الوصول إلى السلطة وتكون وسائلها كسب التأييد الشعبي والنجاح في الانتخابات، واستخدام الوسائل الأجدد للترويج لمبادئها.

والأحزاب السياسية حين تفشل في الانتخابات، تتحول إلى معارضة سياسية، بينما تبقى الجماعات والقوى الضاغطة ساعية إلى تحقيق مكاسب لأعضائها سواء نجحت في ذلك أو فشلت، وقد تلتقي الجماعات والقوى الضاغطة مع الأحزاب السياسية في التنظيم والعضوية والتمويل، وربما يكون التأثير في الضاغطة في الحكومات لدى هذه الجماعات إلا أن هذا الاختلاف لا يبعدها من بعضها البعض بقدر ما يجعلها كما يقول «Macridis»، بغاية قناتين أساسيتين في عملية التمثيل الشعبي، حيث تشكل الأحزاب قناة التمثيل السياسي بينما تمثل الجماعات وبخاصة العامة منها قناة التمثيل الوظيفي⁽³⁾.

وهذا يعني أن وظيفتها الأساسية لا تكمن في تقديم القيادات السياسية الممثلة للجمهور، كما الحال بالنسبة للأحزاب بل تركز وظيفتها بالدرجة الأولى على تجميع اهتمامات ومطالب الفئات التي تمثلها وتقوم بتقديمها للسلطة والعمل من أجل تحقيقها، كما أنها تقوم بتحضير قطاعات الشعب صاحبة المصلحة بذلك ليقيموا بتأييد ودعم السلطة حين

2 – التجمعات ذات الزعة الإيديولوجية: وهي

تهدف إلى حماية ودعم المصلحة من خلال مواقف فكرية أو أخلاقية، وفي هذه الفئة نجد التجمعات الدينية واللايدنية والجماعات الأخلاقية والتحررية والجماعات الوطنية والقومية والعالمية، كذلك دعاة حماية البيئة والتبشير وحقوق الإنسان... الخ. ويمكننا تصنيف جماعات الضغط بشكل أوسع وأشمل بحسب الأنواع التالية:

1. من ناحية المركز الثقافي: جماعات مؤسسة لها مركز قانوني، ولها كيانها وأهدافها ونشاطاتها وتتمتع بدرجة معينة من التنظيم الداخلي وفي علاقاتها الخارجية مع القوى الأخرى بما يضمن لها الاستمرار في العمل والبقاء زمناً طويلاً.

2. من ناحية علاقتها بالدولة: يمكن التمييز هنا بين نوعين من الجماعات، هما: أولا الجماعات الخاصة وهي خارج الإدارة، وثانياً الجماعات العامة وهي داخل الإدارة، فالجماعات الأولى ليست بحاجة إلى تعيين كونها خارج نطاق جهاز الدولة، أما الجماعات الثانية أي العامة يمكن تقسيمها إلى فرعين هما:

أ- «الجماعات المدنية»، وتشمل أي دائرة أو مؤسسة تسعى للدفاع عن مصلحة موظفيها تبعاً للمصلحة العامة في الدولة.

ب- «الجماعات العسكرية»، فهي على رغم وجود الحالة التي تأخذ بها غالبية النظم السياسية في العالم هي تبعية الجيش إلى السلطة المدنية، إلا أن المؤسسة العسكرية بحكم طبيعة تكوينها والأهداف المرسومة لها في العمل جعل منها مؤسسة ذات نوعية متميزة عن باقي مؤسسات الدولة، وذلك بحكم مركزها هذا لها رأي في سياسة الدولة وتسعى إلى الضغط على السلطة العامة للأخذ به، بما في ذلك التوازن بين المؤسسات المدنية وبين المؤسسة العسكرية، لأن اختلال هذا التوازن غالباً ما يؤدي إلى أن يتجاوز الجيش كونه مجرد مؤسسة تمارس ضغطاً على السلطة إلى أن يصبح هو ذاته قوة سياسية فيستولي على السلطة عن طريق التمرد أو القيام بانقلاب عسكري.

3 – من ناحية طبيعة المصالح: وتقسم إلى:

(1) جماعات المصالح العادية: وتوجد بأعداد كبيرة في المجتمعات الحديثة بسبب تباين الأوضاع الاقتصادية فيها، وتعكس البنية التحتية الاجتماعية - الاقتصادية للمجتمع الذي تناضل فيه، وتسعى للضغط على السلطة سواء بصورة مستقلة أو الارتباط بحزب سياسي معين كونها لا تستطيع لوحدها أن تعمل تأثيرها في سلطة الدولة بنحو فعال.

(ب) جماعات الضغط المعنوية: أو يطلق عليها اسم «جماعات الأفكار» والأمثلة عليها كثيرة منها جمعيات حقوق الإنسان والجمعيات المساندة للأمم المتحدة وجمعيات مكافحة التمييز العنصري وكذلك النوادي، كنادي جان مولان في فرنسا⁽⁴⁾، ونادي المنفى في العراق في العهد الملكي⁽⁵⁾، والجماعات الدينية التي لها مكانة متميزة سواء كانت إسلامية أو مسيحية أو يهودية، وإن شاءت يمكن أن تتحول إلى جماعة ضغط ذات تأثير فعال لا سيما أن النشأة الاجتماعية الدينية تهيئ استعداداً نفسياً لتقبل هذا التأثير.

4 – من ناحية التنظيم: وتقسم إلى:

(أ) جماعات الأطراف: وتتميز بقلّة أعضائها لأنها تبحث عن النوعية في عضوية الأفراد وليس في

الأمين إيبا عويكة

عُرّفت جماعات الضغط في الموسوعة الحرة ويكيبيديا⁽¹⁾: بأنها جماعات التأييد المعروفة أيضاً باسم جماعات الضغط أو اللوبي أو جماعات الحملات أو جماعات المصالحح أو جماعات الاهتمامات الخاصة، تستخدم أشكالاً متنوعة من تأييد الرأي العام، وقد أدت وما زالت تؤدي دوراً مهماً في عملية تطوير الأنظمة السياسية والاجتماعية، وتتباين هذه الجماعات من حيث الحجم والتأثير والدافع، بعضها لديه العديد من الأهداف الاجتماعية الطويلة المدى، والبعض الآخر متخصص أو نشأ كرد فعل على قضية أو مسألة حالية، ويمكن أن تستند دوافع العمل إلى موقف سياسي أو عقائدي أو أخلاقي أو تجاري مشترك، وتستخدم هذه الجماعات أساليب مختلفة لمحاولة تحقيق أهدافها، وتتضمن الضغط السياسي والحملات الإعلامية والحيل الدعائية والاستفتاءات والإبحاث وجلسات إحاطة السياسات⁽²⁾ وتحظى بعض الجماعات بدعم مؤسسات تجارية قوية أو مصالح سياسية وتؤثر بشكل كبير في العملية السياسية.

أما تعريفها وفق قاموس المصطلحات السياسية⁽³⁾ فهو: عدد كبير من الجماعات أو الجمعيات أو الشركات التي في سبيل الدفاع عن مصالحها ومصالح أعضائها أو القيم التي يؤمنون بها لتجلب إلى وسائل مختلفة (سبببها لاحقاً) للتأثير في العمل الحكومي والبرلماني بنتيجة الضغط.

ويمكن تكوين جماعة لتأييد قضية واحدة، والذي يكون أحياناً رداً على حدث أو تهديد وقع في بعض الحالات، ويمكن تشكيل جماعات تمثل مصالح واسعة النطاق لمجموعة من الأفراد بهدف إقناعهم على مدى فترة زمنية مطولة⁽⁴⁾، وبطرق عديدة، ومن أمثلة ذلك منظمات المستهلكين والروابط المهنية والنقابات المهنية واتحادات نقابات العمال.

عَرّف جان مينو⁽⁵⁾ في كتابه الجماعات الضاغطة بقوله: «لا توجد جماعات للمصلحة بشكل تنظيمي الضغط إلا ابتداءً من اللحظة التي يبدأ فيها المسؤولون باستخدام التأثير في الجهاز الحكومي، وذلك من أجل تحقيق طامحها ومصالحها»، ومن هذا التعرف نتطرق إلى دراسة الجماعات الضاغطة من حيث الأنواع والتصنيف ودورها والوسائل التي تعتمد عليها للتأثير في السلطة.

يعرف الدكتور صادق الأسود⁽⁶⁾ جماعة الضغط بأنها: «جماعة من الأشخاص تربطهم علاقات اجتماعية خاصة ذات صفة دائمة أو مؤقتة بحيث تفرض على أعضائها نمطاً معيناً في السلوك الجماعي، وقد يجتمعون على أساس وجود هدف مشترك أو مصلحة مشتركة بينهم يدافعون عنها بالوسائل المتبصرة لديهم».

معايير تصنيف الجماعات الضاغطة⁽⁷⁾

وفق تصنيف مينو في كتاب الجماعات الضاغطة والذي اعتبر دليل عمل لكثير من الأبحاث حول هذا الموضوع، فإن معايير التصنيف عنده وفق طبيعة كل واحدة ووفقاً لأهدافها:

1 – المنظمات المهنية: ومن أهدافها الأساسية الكفاح من أجل الحصول على المنافع المادية لأعضائها أو حماية المكاسب المحصل عليها كالأرباح والعاملية ونقابات أرباب العمل.



الإضرابات والعنف إحدى وسائل الجماعات الضاغطة لتحقيق أهدافها



مجالس النواب واحدة من ضحايا الجماعات الضاغطة